Causes of divorce and its effects on the Omani Family:
(Qualitative study)

Aisha Rashid Saud Al-Alawi
MA student in Applied Sociology
alalawisunshine@gmail.com
Prof. Fakir Al-Gharaibeh, PHD
Professor of Social work and Social Policy
falgharaibeh@sharjah.ac.ae
Dept. of Sociology, College of Arts, Humanities and Social Sciences – University of Sharjah/ Sharjah - United Arab Emirates

DOI: 10.31973/aj.v1i138.1243

Abstract:

The current study aimed to identify the causes that lead to divorce and its effects in the Omani families. In order to suggest proposals to reduce divorce in Omani society.

The current study is based on the qualitative approach, through analyzing the statistical data of the official statistics of the Omani Ministry of Justice and the statistics of the National Center for Statistics and Information, in addition of interviews with a group of specialists from social researchers and family counseling and guidance specialists in the family development departments in the various governorates of the Sultanate**.**

The results of this study showed that the age groups most exposed to divorce are the young, from 20 to 30 years old and in their first five years of marriage. The factor of poor marital choice, poor marital compatibility, lack of independent housing, and the inability to conceive are considered the most prominent social, economic and health reasons for divorce among spouses in Omani society.

The study found that the most dangerous effects resulting from divorce fall on children, then on divorced women, especially mothers. The severity of these effects is evident in the psychological damage that children suffer which in turn affects their educational, behavioral and psychological status and causes them to be emotionally deprived**.**

The study presented some proposals to reduce the phenomenon of divorce in Omani society, including intensifying societal awareness of the importance of marital choice for both the young man and woman. In addition, educating youth before marriage with the skills of managing marital disputes, the appropriate spending policy and how to understand the other partner, in order to achieve the suitable marital compatibility. The mandatory medical examination before marriage for its importance in the stability of the family.

Keywords: family, marriage, divorce, reasons for divorce, Omani society**.**

أسباب الطلاق وتأثيراته في الأسرة العُمانية: (دراسة نوعيّة)

عائشة بنت راشد بن سعود العلوي
طالبة ماجستير في علم الاجتماع التطبيقي
جامعة الشارقة/الشارقة – الإمارات العربية المتحدة
alalawisunshine@gmail.com

أ.د. فاكر محمد الغرايبة
أستاذ العمل الاجتماعي بجامعة الشارقة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
falgharaibeh@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة الأسباب المؤدية للطلاق والآثار المترتبة عليه في المجتمع العماني، والوصول إلى وضع توصيات للتقليل من الطلاق في المجتمع العماني.

تستند الدراسة الحالية الى المنهج النوعي، من خلال تحليل البيانات الإحصائية للإحصاءات الرسمية لوزارة العدل ، وإحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بالسلطنة، وتحليل مضمون المقابلات مع مجموعة من المختصين من باحثين اجتماعيين وإخصائيين في الإرشاد والتوجيه الأسري في دوائر التنمية الأسرية بمختلف محافظات السلطنة. وقد بينت نتائج هذه الدراسة إن الفئات العمرية الأكثر تعرضاً للطلاق هي من الفئات الشابة من عمر ٢٠ إلى ٣٠ عاماً، وفي مدة الخمس سنوات الأولى من عمر الزواج، كما أن عامل سوء الاختيار الزواجي ، وسوء التوافق الزواجي ، وعدم توافر مسكن مستقل ، وعدم القدرة على الإنجاب ، تعد من أهم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والصحيةالتي تؤدي الى الطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الآثار الأكثر ضررا الناتجة عن الطلاق تقع على الأبناء، ومن ثم على النساء المطلقات، ولاسيّما الأمهات منهن. وتظهر حدة هذه الآثار في الضرر النفسي الذي يصيب الأبناء والذي بدوره يؤثر في مستواهم التحصيلي والسلوكي والنفسي ويصيبهم بالحرمان العاطفي.

وقدمت الدراسة مقترحات للتقليل من ظاهرة الطلاق في المجتمع العماني، منها تكثيف التوعية المجتمعية بأهمية الاختيار الزواجي للشباب العماني من الجنسين، فضلا عن توعية الشباب المقبل على الزواج بمهارات إدارة الخلافات الزوجية، وسياسة الإنفاق المناسبة، وكيفية فهم الطرف الآخر سعيا لتحقيق أكبر توافق زواجي، والزامية الكشف الطبي قبل الزواج ، لمّا له من أهمية بالغة في استقرار الأسرة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الزواج، الطلاق، أسباب الطلاق، المجتمع العماني.

المقدمة:

عدّ الله عزوجل الزواج ميثاقاً غليظاً، ينظم ويحدد العلاقة بين الرجل والمرأة، ويضمن ديمومة البشرية بالنسل، والتكاثر، لكون طبيعة الفطرة البشرية تميل للألفة، والمودّة، والمحبة، والاجتماع. ولكن كما شرّع الله الزواج لبدء هذه العلاقة، شرع الطلاق ليكون حلاً شرعياً للخلاف بين الزوجين إن تعذر الاتفاق والانسجام بينهما، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار دراسة الطلاق بوصفه " عملية " **process** ، تمرُّ بمراحل حتى تحدث. فمن غير المناسب دراسة أسباب الطلاق بمعزلٍ عن المراحل التي أوصلت الزوجين للطلاق كحلٍّ نهائي لإنهاء هذه العلاقة .(أبوعيطة ، ٢٠١٩: ص ٨٨)

تعُد الأسرة عماد المجتمع، وهي الخلية الأولى في بنائه، وبقدر ما تكون الأسرة متعاونة، ومترابطة يكون المجتمع قوياً، ومتماسكا، وتعدُّ ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية مهمة لإرتباطها بمؤسسة اجتماعية وهي الأسرة.اذ يهدد الطلاق استقرار نسق الأسرة الذي هو عبارة عن تكامل مجموعة من القيّم، والمعايير، والأدوار، والتوقعات، والأهداف، والمواقف، والاتجاهات لكلِّ فردٍ في النسق، والذي بدوره يسعى للاستقرار والتكامل . (العبار، ٢٠٠٤ : ص٤)(Al Gharaibeh, & Bromfield, 2012:p٥٥)

وتعدُّ الحياة الزوجية من أهم الروابط الاجتماعية التي لها أهمية كبيرة في أنها تجمع بين الرجل والمرأة لإقامة حياة كاملة تعتمد مجموعة من الواجبات والحقوق لكلا الطرفين ، ومجموعة المسؤوليات والمهام المشتركة بينهما ، والتي تؤدي الى دعم وتعزيز أواصر الود والاحترام والمشاعر ولكن ما أن تصبح تلك العلاقة الزوجية خالية من كل ذلك ، تبدأ الخلافات المتزايدة بين الطرفين وقد تصل للطلاق ، والذي أصبح الطلاق في تزايد ملحوظ في المجتمع العماني وهو ما أوضحته إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.(الغافرية ، ٢٠٢١)

يترك الطلاق تأثيراته العامة في استقرار المجتمع وبقائه، كما يترك آثاره في حياة الأسرة والاطفال. (الغرايبة، ٢٠١٤: ص ١٠) ومن الآثار التي يتركها الطلاق في الطفل الآثار السلوكية والصحية والتعليمية والعاطفية ولاسيّما في علاقة الطفل مع الأب والأم (الغرايبة، عليمات، ٢٠١٢: ص ٩٨)

ولقد شهدت السنوات الاخيرة تضاعف في نسب الطلاق في معظم بلدان العالم ، اذ تضاعفت في الولايات المتحدة ثلاث مرات خلال الثلاثين سنة الاخيرة ، ومعظمهم ممن هم من دون (١٩) سنة فأكثر، كما و تفاقمت ظاهرة الطلاق عالميا وعربيا ومحليا.(أبوعيطة ، ٢٠١٩: ص ١٠٧)

وتشير إحصاءات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الصادر في فبراير ٢٠١٩م بأن عقود الزواج سجلت تراجعاً في السلطنة خلال المدة من ٢٠١١-٢٠١٦، ففي عام ٢٠١٦م اذ بلغ عدد عقود الزواج نحو ٢٤.٠١٤ عقد مقارنة ب ٢٦.٥٤٤ عقد في عام ٢٠١١م، أي بانخفاض نسبي قدره ٩.٥%. كما بينت الإحصاءات إن هناك ارتفاعا في عدد حالات الطلاق المسجلة خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٦، ففي العام ٢٠١٦ بلغت حالات الطلاق ٣.٧٣٦ حالة بزيادة نسبية تقدر بنحو ٣٦.٥% عن عام ٢٠١٠، والتي بلغت فيها حالات الطلاق ٢.٧٣٦ حالة أي بمتوسط عشر حالات طلاق تحدث في سلطنة عمان يومياً على وفق بيانات ٢٠١٦م مقارنة بسبع حالات طلاق كانت تحدث يومياً في السلطنة في عام ٢٠١٠. (التقرير السنوي عن إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٦م، ٢٠١٩)

وبدأت حالات الطلاق تتزايد في المجتمع العماني حديثاً، اذ تشير إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن ٠.٨% هو معدل حالات الطلاق لكل ألف من السكان خلال سنة ٢٠١٧ في سلطنة عمان.(إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات – سلطنة عمان، ٢٠١٧).

و استنادا للبحوث والدراسات واستطلاعات اراء الاخصائيين الاجتماعيين في دوائر التنمية الأسرية بمختلف محافظات السلطنة ، فإن أكثر الذين يترددون إلى المحاكم الابتدائية في كافة محافظات السلطنة و للتقاضي في الطلاق تكون من فئة المتزوجين حديثاً، أي في سنواتهم الخمس الأولى من عمر الزواج. كما أوضحت آخر الإحصائيات الصادرة من وزارة العدل، ان هناك ارتفاعا في عدد وثائق الطلاق الصادرة من دوائر الكتاب بالعدل المتوزعة على محافظات السلطنة المختلفة خلال العام ٢٠١٦، فقد بلغت وثائق الطلاق ٣٧٣٦ وثيقة أي بمعدل حوالي ١٠ حالات يومياً، في حين كانت في العام ٢٠١٥م ٣٦١٩ وثيقة، مرتفعة بمقدار ١١٧ وثيقة. (الإحصائيات الصادرة من وزارة العدل، سلطنة عمان، ٢٠١٦) .

كما و إن طرح موضوع من هذا النوع يعد غاية في الأهمية، سيسهم في معرفة المراحل و الأسباب المستجدة لتزايد معدلات الطلاق في المجتمع العماني بشكل عام ، اذ إن الطلاق ظاهرة تأثرت أسبابها ومعدلاتها بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع العماني والعربي عموما خلال المدة الحالية . كما ستضيف نتائج هذه الدراسة المعرفة لكثير من المؤسسات الاجتماعية الرسمية، والمدنية العاملة والمهتمة برعاية الأسرة، والشباب، وللمتخصصين في العمل الاجتماعي والأسري حول الحلول والمقترحات التي من شأنها التقليل من قرار الطلاق بين الازواج. كما من الأهمية بمكان دراسة أسباب الطلاق من منطلق معرفة توعية المقبلين على الزواج بمعايير الاختيار الزواجي وتصورات الحياة

الزوجية عند الازواج واستقراء الأبعاد المؤثرة في الاستقرار الزواجي، وأثر ذلك في وقوع الطلاق في المجتمع العماني.

المفاهيم الإجرائية:

جرى اعتماد مفهوم الطلاق بحسب القانون العماني لغايات هذه الدراسة ويقصد به " حل عقد الزواج بالصيغة الموضوعة له شرعا، ويقع الطلاق باللفظ أو الكتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة". (قانون الأحوال الشخصية، ١٩٩٧ /٣٢: مادة "٨١")

أما في ما يتعلق بالتعريف الاجرائي لأسباب الطلاق: حدد الباحثان أسباب الطلاق على أنها الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها التي دفعت الزوج أو الزوجة (مخالعة) الى طلب فك عقد النكاح وإنهاء الحياة الزوجية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُعد الطلاق ظاهرة اجتماعية متغيرة، ومستمرة، ومرتبطة بظاهرة أساسية وهي الزواج. شهد المجتمع العماني كغيره من المجتمعات الخليجية، والعربية، والإسلامية جملة من التغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي أثرت بدورها في مؤشرات الزواج والطلاق. (البلوشي وآخرون، ٢٠١٥ : ص٦)

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أسباب الطلاق وآثاره في الأسرة العمانية بشكل عام . وتركز الدراسة الحالية على معرفة الأسباب التي أدت الى تزايد مؤشرات الطلاق في المجتمع العماني على وفق الإحصاءات الرسمية . ***وتنطلق الدراسة الحالية من الأسئلة الآتية:***

١- ما حجم ظاهرة الطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني من واقع الإحصاءات الرسمية؟

٢- ما الأسباب (الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية والاقتصادية) المؤدية للطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني ؟

٣- ما الآثار الناتجة من ارتفاع معدلات الطلاق مؤخراً في المجتمع العماني؟

٤- ما المقترحات الممكنة التي يمكنها التقليل من الطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني بشكل عام ؟

أهداف الدراسة :

وستجري الإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١. معرفة حجم ظاهرة الطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني من واقع الإحصاءات الرسمية.

٢. معرفة الأسباب (الاجتماعية ، والتعليمية، والنفسية، والاقتصادية ، والصحية) المؤدية للطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني.
٣. معرفة الآثار الناجمة عن الطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني.
٤. وضع مقترحات وحلول للتقليل من أسباب الطلاق بين الأزواج في المجتمع العماني بشكل عام.

أهمية الدراسة ومبرراتها :

تتمثل أهمية الدراسة في تناول ظاهرة الطلاق بوصفها ظاهرة اجتماعية متغيرة بدأت بالتزايد مؤخرا خلال العقود الثلاثة الماضية في السلطنة. ومازالت في ارتفاع لأسباب اجتماعية، وتعليمية، وصحية، واقتصادية، ونفسية مهددة بذلك الاستقرار الأسري للمجتمع العماني وعليه لابدَّ من دراسة الظاهرة. إن القيم العربية والإسلامية والمعايير الثقافية التي تأصل عليها المجتمع العماني، والعادات العربية التي شكلت ملامح الإنسان العماني ترفض الطلاق الذي هو سبب قد يسهم في هدم الأسرة دعامة المجتمع. لذلك فإن دراسة إرهاصات الطلاق في المجتمع العماني بدرجة في غاية الأهمية اذ إن الطلاق ظاهرة تأثرت أسبابها، ومعدلاتها في المتغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية الحاصلة في المجتمع العماني خلال المدة الحالية. وستضيف نتائج هذه الدراسة المعرفة لكثير من المؤسسات الاجتماعية الرسمية، والمدنية العاملة، والمهتمة برعاية الأسرة والشباب، وللمتخصصين في العمل الاجتماعي والأسري حول الحلول، والمقترحات التي من شأنها التقليل من قرار الطلاق بين الأزواج. كما من الأهمية بمكان دراسة أسباب الطلاق من منطلق معرفة معايير الاختيار الزواجي في المجتمع العماني، وتصورات الحياة الزوجية عند الأزواج ومعرفة الأبعاد المؤثرة في الاستقرار الزواجي، وأثر ذلك في وقوع الطلاق .

الإطار النظري والدراسات السابقة :

يُفيد مصطلح الأسرة اجتماعيا على أنها " جماعة أساسية في المجتمع تنشأ استجابة لدوافع إنسانية أولية لتحقيق غاية الحياة في الحفاظ على الجنس، وحفظ النوع. والأسرة هي المسئولة عن إعداد جيل قادر على العطاء، والتنمية، والرقي بالمجتمع". (العبار، ٢٠٠٤: ص١٧). كما وتعرف الأسرة على أنها نسق اجتماعي رئيس في المجتمع. وهي مصدر الأخلاق، والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أُولى دروس الحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من صغر حجم الأسرة إلا أنها تعدُّ من أقوى أنساق المجتمع، فعن طريقها يكتسب الإنسان إنسانيته، وفيها يتحول المولود من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يعيش في انسجام مع الآخرين على وفق القيم والمعايير القائمة في المجتمع. (الخولي،٢٠٠٢ : ص٥). وتتكون الأسرة من خلال الزواج فهو :" علاقة سليمة تنشأ بين

شخصين سويين، وهو الوضع الطبيعي لكل من المرأة والرجل . والزواج ينظم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ضمن حدود وضوابط معينة ترتضيها شريعة المجتمع وتقاليده لحفظ سلامة الزوجين النفسية، والصحية، وسلامة النسل ". (ذبيان، ٢٠٠٩: ص١١).

ومن أسباب الطلاق أسباب ترجع للزوج، وأسباب ترجع للزوجة، وأسباب صحية، وأسباب اقتصادية، وأسباب شخصية واجتماعية، وأسباب متعلقة بالمعاملة بين الزوجين، وأسباب عامة تتعلق بالمجتمع وبأسر الزوجين، وأسباب تتعلق بالفهم القاصر للدّين ولأمور الحياة. (العبار ، ٢٠٠٤: ص ٤٧-٤٩) و (الغرايبة ، ٢٠١٤: ص ١٦ -١٧)

هدفت دراسة (الرنتيسي، أحمد ٢٠٢١)، الموسومة ب " العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات " الى تحديد العوامل المؤدية للطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني .أظهرت نتائج الدراسة الى أن أعلى العوامل المؤدية للطلاق المبكر تتمثل في العوامل النفسية تليها العوامل الاقتصادية تليها العوامل الاجتماعية والثقافية واخيرا العوامل الصحية . كما وجدت الدراسة فروق داله احصائيا تعزى لمتغير السن لصالح من ذوي السن ١٨ سنة فأقل. في حين أشارت الدراسة الى عدم وجود فروقات دالة احصائيا للعوامل المؤدية للطلاق المبكر مرتبطة بمتغير المستوى التعليمي ومستوى الدخل الشهري.

وعن سمات حياة المطلقين ، هدفت دراسة (العليمات ، والقضاة ، و أبو غبوش : ٢٠٢١) الى الكشف عن العوامل والأسباب التي يمكن أن تكون مرتبطة بالطلاق ، وكذلك بسمات وخصائص حياة المطلقين الأسرية والزواجية ، وطبيعة التعامل مع الخلافات والصراعات الزوجية . أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلالات متفاوتة في العلاقات الأسرية ووجود تصورات ومشاعر سلبية بين الطرفين. فضلا عن ذلك أن حياة المطلقين عينة الدراسة كانت غير مستقرة يسودها النزاع، والافتقار للعلاقات الايجابية وشيوع استخدام الأساليب القاسية في الحوار والنقاش، والاحساس بتقصير الطرف الآخر في مجالات الحياة الزوجية، والافتقار الى المعرفة اللازمة بمتطلبات الحياة الزوجية ومهارات الاتصال والتعامل مع الخلافات. وقد أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ برامج توعية للمقبلين على الزواج، و إدماج تعليم الحياة الأسرية في مناهج التعليم.

وفي ما يتعلق بتحليل الأسباب المختلفة لعملية الطلاق والتأثيرات المختلفة المترتبة عليها، وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، وتأثيرها في معدلات الطلاق هدفت دراسة أبو زنط، (٢٠١٦) . "الطلاق أسبابه، ونتائجه من وجهة نظر المطلقات (دراسة ميدانية) في فلسطين "، إلى تحليل الأسباب المختلفة لعملية الطلاق، والتأثيرات المختلفة المترتبة عليها، وارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، وتأثيرها في معدلات الطلاق.

خلصت هذه الدراسة: إلى ارتفاع معدلات الطلاق في العالم عموما، وفي فلسطين خاصة، نتيجة لجملة التغيرات المستمرة والحاصلة في المجتمعات. كما عزت الدراسة ارتفاع نسبة المطلقين من الشباب والمتعلمين من عينة الدراسة، إضافة إلى العامل الاقتصادي أحد أهم الأسباب المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض معدلات عملية الطلاق. كما توصلت الدراسة الى ارتفاع مؤشرات الطلاق في السنة الأولى للطلاق عند عينة الدراسة. كما أن الآثار السلبية المترتبة بعد خبرة الطلاق تزداد عند النساء المطلقات أكثر منها عند الذكور المطلقين. وقد أوصت الدراسة بضرورة عمل دراسات متعمقة حول الطلاق، وإيجاد مؤسسات دعم اجتماعي، ونفسي، وتأهيل المطلقات، وتدريبهن، ودعمهن لتجاوز مرحلة ما بعد الطلاق. كما أوصت الدراسة بضرورة مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالطلاق للحفاظ على إنسانية، وحقوق المُطلقين من قبل المؤسسات النسوية والمؤسسات الاجتماعية العاملة في هذا المجال .

وتناولت دراسة (Al Gharaibeh, 2015) آثار الطلاق على الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة وهدفت إلى تحديد الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية للطلاق على الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم من ١ إلى ١٨ عامًا) في كافة الإمارات، وأكدت الدراسة أن الأطفال يتأثرون سلبًا بالطلاق. ووجدت الدراسة أن الطلاق مرتبط بارتفاع معدل حدوث العديد من آثار الطلاق مثل الصعوبات الاقتصادية، وقلة التركيز في المدرسة، واضطرابات النوم، والتحدي والعناد.

وكشفت دراسة (البلوشي وآخرون،٢٠١٥) بعنوان : واقع الطلاق في المجتمع العماني (دراسة ميدانية) عن أسباب الطلاق في السلطنة. ركزت الدراسة على رصد أسباب الطلاق في المجتمع العماني، ومعرفة الآثار المترتبة على حدوث الطلاق في المجتمع العماني، ووضع مقترحات للحد من الطلاق في المجتمع العماني. وخلصت الدراسة إلى أن الطلاق يزداد بين الفئات الشابة، والفئات ذات المستويات التعليمية، والاقتصادية المنخفضة. أظهرت الإحصاءات الرسمية لتعداد عام ٢٠١٠م أن ٤٧% من المطلقات في السلطنة يحصلن على راتب الضمان الاجتماعي، مما يعكس وضعهن الاقتصادي الصعب. اذ جاءت هذه النتائج مطابقة لتحليل بيانات التعدادات السكانية الثلاث. ان احتمالية حدوث الطلاق تزداد خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الزواج. ويرجع سوء التوافق الزواجي إلى أسباب عديدة منها: الزواج التقليدي، الزواج بالإكراه، وعدم توافر مسكن مستقل. ويقع الطلاق نتيجة صعوبة تأقلم بعض المتزوجين على الحياة الزوجية، وما تحمله من مسؤوليات، وواجبات على الطرفين.

ان من الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقات والمطلقين في المجتمع العماني كما حددتها دراسة (المعمري، ٢٠١٥) بعنوان " الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العماني" شملت (٥٠٠) مطلق ومطلقة عمانيين، لم يمر على طلاقهم أكثر من عشر سنوات. بينت الدراسة أن الأسباب العاطفية هي أول وأهم الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقات عينة الدراسة. ثم تأتي الأسباب الأخلاقية، ومن ثم الدينية من وجهة نظر المطلقين الذكور عينة الدراسة. وأوضحت الدراسة أيضا أن إهمال الزوجة لحقوق زوجها بعد الإنجاب، ووجود الأبناء، وكثرة الأعباء المنزلية التي تثقل عاتق الزوجة صنفته الدراسة على أنه السبب الثاني الأهم المؤدي للطلاق من وجهة نظر المطلقات عينة الدراسة. أما الأسباب الدينية هي أهم الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين الذكور عينة الدراسة. في حين صنفت الدراسة أن السبب الرابع للطلاق من وجهة نظر المطلقات عينة الدراسة هي أسباب نفسية، أما من وجهة نظر المطلقين الذكور عينة الدراسة فهو التدخل الشديد من أسر الزوجين في شؤونهم الأسرية.

وفي ما يتعلق بوضع سياسات وبرامج للحد من ظاهرة الطلاق والتخفيف من الآثار السلبية للطلاق على الأطفال، والمرأة. استطاعت دراسة (الغرايبة، ٢٠١٤) بعنوان:" أسباب الطلاق في مجتمع الإمارات من وجهة نظر المواطنات المطلقات: دراسة ميدانية "، إلى الوصول إلى نتائج تسهم في وضع سياسات وبرامج للحد من ظاهرة الطلاق في مجتمع الإمارات وتخفيف الآثار السلبية للطلاق في الأطفال والمرأة. وعدّت الدراسة إن الطلاق مشكلة اجتماعية خطرة ينبغي التنبه لها من أجل لجمها، نظراً لما يترتب عليها من ظواهر تفكك وانهيار الأسر، مما يؤثر في نسيج المجتمع واستقراره. وإن فقدان الحب وعدم الانسجام هما أهم أسباب حدوث الانفصال بين الزوجين، يليهما عدم تقبل الحوار مع الآخر ثم سرعة الانفعال، ومن ثم صفات الزوج الشخصية. وخلصت دراسة (الغرايبة) إلى: أن نسبة الطلاق تتركز عند الجنسين في مرحلة ما دون الثلاثين. كما خلصت الدراسة إلى أن نسبة ٦.٣ % من المطلقات من عينة الدراسة لديهن أطفال معاقون، ما يعني أن ذلك يشكل عبئاً إضافياً على المرأة المطلقة لكون المعاق يحتاج إلى رعاية صحية، واجتماعية، ونفسية، وإيوائية خاصة. كما أوصت الدراسة بزيادة برامج الإرشاد الأسري للمقبلين على الزواج، وللمبتدئين في الحياة الزوجية، وتعميم تجارب الإصلاح الأسري في المحاكم على جميع محاكم الدولة من دون استثناء.

Social Media Effect on Divorce: Maria MAGDALENA Widiantari 2020: هدفت هذه الدراسة للكشف عن مخاطر التواصل عبر مواقع الشبكات الاجتماعية على العلاقات الشخصية، وللكشف عن مدى إفشاء معلومات خاصة بالحياة الزوجية على

موقع ال Facebook ، والخيانة عبر الإنترنت ، وتأثير كليهما في الطلاق. طبقت الباحثة مقابلات مع الازواج مستخدمي الفيسبوك الذين اقدموا على الطلاق خلال السنوات الخمس الماضية. أظهرت نتائج تحليل محتوى المقابلات مع عينة الدراسة أن مستوى الإفصاح عن معلومات خاصة بالحياة الزوجية على موقع ال Facebook، وخيانتهم عبر الإنترنت كانت كبيرة، كما توصلت الدراسة ايضا الى فهم كيف أن الكشف عن معلومات خاصة بالحياة الزوجية على موقع ال Facebook يشجع على الخيانة عبر الإنترنت التي تصبح في النهاية سبب حالات الطلاق.

Divorce: Causes and Effects on Children: Ubong E. Eyo : 2018

تبحث هذه الدراسة "الطلاق: الأسباب والتأثيرات في الأطفال". تنطلق أهمية هذه الدراسة بوصف الأطفال الذين يولدون في إطار علاقة الزواج هم الأكثر تضررا من الطلاق . اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي باستخدام المقاربات الاجتماعية والتحليلية النفسية لدراسة الآثار الواقعة في الأطفال من الطلاق ، وإن لم يكن ذلك من دون النظر في أسباب الطلاق. أظهرت نتائج الدراسة أن آثار الطلاق في الأطفال غالبًا ما تكون عاطفية ونفسية واقتصادية ودينية من بين أمور أخرى، كما توصي بطرائق يمكن من خلالها تقليل هذه الآثار بين الأطفال بوصفهم المتضرر الاكثر من عملية الطلاق .

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية أو الخليجية أو العربية نلاحظ إن جميع هذه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الطلاق سواء أكان في المجتمع العماني أم في الخليج العربي أم في الوطن العربي أم العالم اتفقت على جملة من الأسباب والعوامل ما قبل وقوع الطلاق، والآثار المترتبة بعد خبرة الطلاق، وأيضا الآثار المترتبة في النساء المطلقات، والأطفال، كدراسة (Al Gharaibeh, 2015) و (البلوشي وآخرون ، ٢٠١٥)، و(المعمري، ٢٠١٥)، و(الغرايبة، ٢٠١٤)، و(أبو زنط، ٢٠١٦)، و دراسة (العليمات ، والقضاة ، و أبو غبوش ، ٢٠٢١) و (دراسة الرنتيسي ، ٢٠٢١). في حين نجد وفرة الدراسات الاجنبية الحديثة التي درست الطلاق بأبعاد ومتغيرات اخرى ربما شائعة في المجتمع الغربي كدراسة (Maria MAGDALENA Widiantari:2020) **ودراسة** (Ubong E. Eyo : 2018) أي أن هناك حاجة لمزيد من الدراسات المحلية الحديثة سواء كانت العمانية أم الخليجية تدرس موضوع الطلاق خلال المدة الحالية باعتبار أن التغير الاجتماعي قائم. كما وأن جميع الدراسات السابقة لم تتناول معايير الاختيار الزواجي عند الشباب بتلك الأهمية المناسبة بوصفه أحد أهم أسباب الطلاق في مجتمعاتنا الخليجية والعربية بشكل سواء ، فضلا عن أثر الزواج المبكر والإجبار على الزواج وزواج الأقارب في وقوع الطلاق ، ولم تتناول الدراسات المحلية والعربية بعد، موضوع الطلاق وربطه

بوسائل التواصل الاجتماعي على الرغم من وجود حالات طلاق تفشت خلال المدة الاخيرة بسبب الخيانات الزوجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، في حين تناولت الدراسات الاجنبية موضوع الطلاق وعلاقته بالتطور التكنولوجي وأثر ذلك في العلاقات الاجتماعية وعلاقة الزوجين في المجتمع الغربي مثل دراسة (Maria MAGDALENA Widiantari:2020) . وعلى وفق النتائج الدراسات السابقة تهدف الدراسة الحالية رصد أسباب الطلاق في المجتمع العماني في الوقت الراهن ، والخروج بمقترحات وحلول إجرائية واقعية قابلة للتنفيذ تلامس واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع العماني على وفق التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والصحية، والنفسية التي طرأت على المجتمع العماني. من تطلعات الدراسة الحالية أيضا أن تخرج بتوصيات تعود بالفائدة لمراكز الإرشاد الأسري، وأخصائيين الإرشاد والتوجيه الأسري في دوائر التنمية الأسرية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بالسلطنة، والباحثين الاجتماعيين بلجان التوفيق والمصالحة في المحاكم بالسلطنة.

أما في فهم ظاهرة الطلاق من منظور اجتماعي و بشكل تكاملي، فإن المداخل النظرية التي حاول الباحثان من خلالها تفسير الطلاق اجتماعيا، فكلها أجمعت على أن الطلاق عبارة عن خلل يصيب توازن النسق الاجتماعي (الأسرة)، لذلك سيجري التركيز على نظرية التبادل الاجتماعي كموجه نظري أساس لتفسير مفهوم الطلاق .

نظرية التبادل الاجتماعي:

تُفسر نظرية التبادل الاجتماعي أن أفعال الناس تحددها المنفعة، والفوائد، والعوائد التي يحصلون عليها من هذه العلاقات الاجتماعية بما يسمى بالمكافئات الاجتماعية. (الحوراني، ٢٠٠٧: ص ٢٤)، و يرى " بلاو" بأن التبادل الاجتماعي يمثل " جميع أفعال الافراد الطوعية المدفوعة بعوائد متوقعة " ، كما أوضح " بلاو" آليات السعر في التبادل الاجتماعي، وقدم تحليلا للغايات العامة التي يقوم بها الناس الى جانب الصداقة والحب ". (الحوراني، ٢٠١١:ص ٥٤٤)

ويناقش " بلاو " في نظريته التبادل الاجتماعي ، تأثير اللاتوازن في علاقة الحب كأن يقدم أحد الطرفين للعلاقة أكثر مما يأخذ ، ويجد بأن العلاقة أقل أهمية وقيمة مما يجدها الاخر. يعدُّ " بلاو " تماما كما " هومانز" بأن التبادل اللامتوازن هو مبدأ المصلحة الاقل " (الحوراني،٢٠١١: ص٥٤٤) ومن هنا نستطيع تفسير الطلاق على وفق مفهوم التبادل اللامتوازن عند " بلاو" هو مبدأ المصلحة الاقل في هذه العلاقة .ويكون الطلاق هنا أكثر منفعة وفائدة لأحد الزوجين أو كلاهما". وقد قام (جورج ليفنجر) (Levinger) بتوظيف هذه النظرية في تفسير الطلاق اذ افترض إمكانية حدوث الطلاق عندما تصبح مزايا الإبقاء على

علاقة الزواج أقل من عيوبها. بمعنى آخر فإن جاذبية الزواج تتوقف على المزايا، والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم. فعندما تكون كفة المزايا أرجح تكون الجاذبية أكثر لاستمرار الزواج، وعلى الرغم من ذلك فأن هذه القرارات التي يتخذها الأفراد تكون في النهاية جزء من عملية التبادل الاجتماعي التي هي جزء من عملية التكامل والتضامن الاجتماعي". (الحوراني ،٢٠١١: ص ٥٤٨) وسيعتمد الباحثان نظرية التبادل الاجتماعي لتحليل نتائج هذه الدراسة و مناقشتها.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة منهج التحليل النوعي، من خلال البيانات الإحصائية المتوافرة في الإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة العدل بسلطنة عمان ٢٠١٨، والإحصاءات الصادرة من المركز الوطني العماني للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠١٦ وعام ٢٠٢٠، كما استندت الدراسة إلى تحليل مقابلات أجرتها الباحثة مع عدد من المختصين من الباحثين الاجتماعيين بالمحاكم، ، وأخصائيين التوجيه والإرشاد الأسري المتعاملين مع حالات الطلاق في دوائر التنمية الأسرية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية من مختلف محافظات السلطنة.

قامت الباحثة بإجراء عدد (١٠) من المقابلات مع المختصين من الباحثين الاجتماعيين بالمحاكم ، و أخصائيين التوجيه والإرشاد الأسري المتعاملين مع حالات الطلاق في دوائر التنمية الأسرية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية من مختلف محافظات السلطنة: محافظة البريمي، ومحافظة الظاهرة، ومحافظة الداخلية، ومحافظة الباطنة، ومحافظة ظفار، ومحافظة مسقط. والجدير بالذكر أن الباحثة قامت بإجراء المقابلات عن بُعد بواسطة برنامج " مايكروسوفت تيمز" وعن طريق" الهاتف ". ثم قامت بتفريغ المقابلات، وطباعتها، ومن ثم تحليلها وفق ثلاث محاور أساسية. المحور الأول: الأسباب الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع العماني من وجهة نظر المختصين العاملين مع حالات الطلاق، والمحور الثاني: الآثار الناتجة عن الطلاق في المجتمع العماني، والمحور الثالث: الحلول الممكنة للتقليل من الطلاق في المجتمع العماني. ويجدر الاشارة الى انه جرى أخذ موافقة المختصين على إجراء المقابلات ، وجرى إعلامهم أن المعلومات لغايات البحث العلمي فقط .

نتائج الدراسة ومناقشتها :

تتناول نتائج الدراسة مناقشة المحاور الآتية في ضوء تحليل المقابلات، والبيانات الإحصائية التي جرى التوصل إليها. وتتضمن المحور الأول: استعراض إحصاءات الزواج، والطلاق في سلطنة عمان بشكل عام وفق آخر الإحصاءات الرسمية المتوفرة. والمحور الثاني: مناقشة الأسباب الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية

للطلاق في المجتمع العماني. والمحور الثالث: مناقشة الآثار الناتجة عن الطلاق في المجتمع العماني. وأما المحور الرابع: مناقشة الحلول الممكنة للتقليل من الطلاق في المجتمع العماني.

أولا: إحصاءات الزواج والطلاق في سلطنة عمان بشكل عام:

تشير البيانات المتوافرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان على وفق الأحدث إحصائية ديسمبر ٢٠٢٠، إلى أن عدد وثائق الزواج المسجلة خلال الأعوام من عام٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ قد تراجعت من (**21.422**) وثيقة زواج في عام ٢٠١٧ إلى (**17.309**) وثيقة زواج مسجلة في عام ٢٠١٩، في حين سجلت وثائق الطلاق المسجلة في عام ٢٠١٧ عدد (**3.525**) وثيقة طلاق، مقارنة بـ (**3.370**) وثيقة طلاق مسجلة في عام ٢٠١٩، كما هو موضح في الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١) يوضح عدد وثائق الزواج والطلاق المسجلة خلال الأعوام من(٢٠١٧ إلى ٢٠١٩)

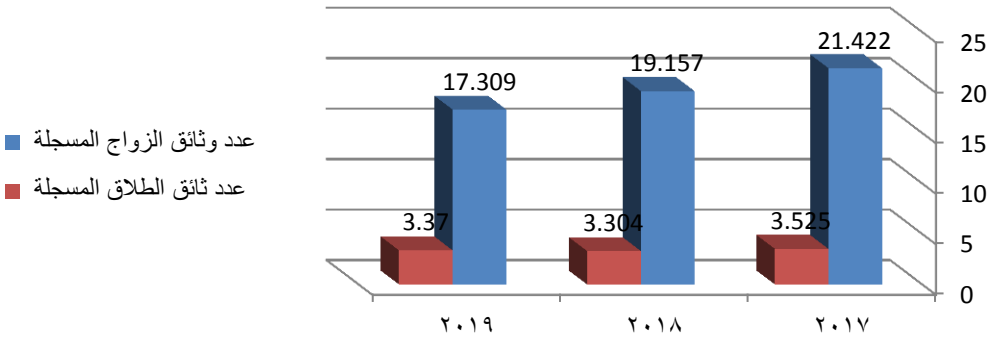

الشكل رقم (٢): يوضح معدلات الزواج والطلاق الخام خلال الأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩

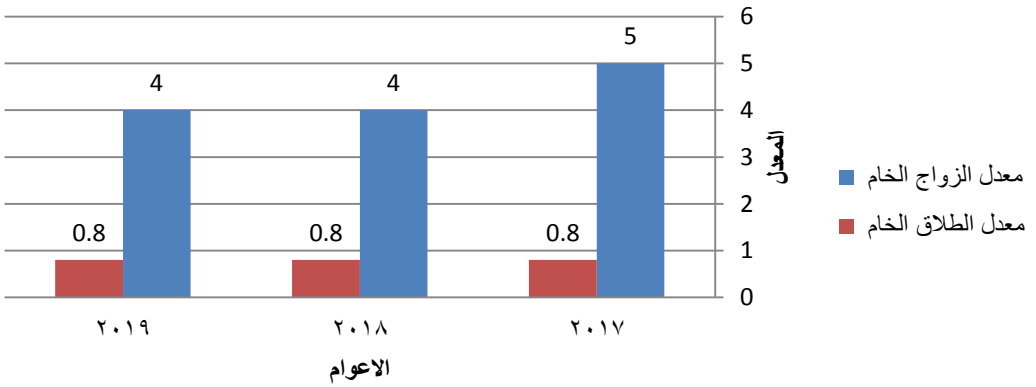

في حين أن معدل الزواج الخام للعمانيين شهد تراجعا خلال الأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ كما هو موضح في الشكل رقم (٢). (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، مسقط، ٢٠٢٠)

ويوضح الجدول رقم (٣) عدد وثائق الطلاق المسجلة في محافظات السلطنة خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، حيث تشير البيانات الواردة الى أن أكبر عدد حالات الطلاق المسجلة كانت في محافظة مسقط بحكم الكثافة السكانية للمحافظة ، حيث بلغت عدد وثائق الطلاق المسجلة لمحافظة مسقط عام ٢٠١٨ (823) حالة طلاق ، و (912) حالة طلاق لعام ٢٠١٩ ، مسجلة بذلك نسبة تغير (١١%) وهي النسبة الاكبر بين المحافظات خلال العامين ٢٠١٨و ٢٠١٩ . وكما يوضح الجدول السابق عدم وجود حالة تغير في نسبة حالات الطلاق التي سجلت في محافظة شمال الشرقية خلال العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بنسبة تغير ٠% . في حين تراجعت حالات الطلاق المسجلة للعامين نفسهما في محافظة الوسطى بنسبة (-٢٥)% . وبشكل عام يمكننا القول بأن نسبة التغير في حالات الطلاق المسجلة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لمحافظات السلطنة بلغت(١.٨%) كما يوضحها الجدول رقم (٣) . (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠٢٠)

جدول رقم (٣)

يوضح وثائق الطلاق المسجلة حسب محافظات السلطنة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

المحافظات	2018	2019	نسبة التغير
محافظة مسقط	823	912	11%
محافظة ظفار	596	617	4%
محافظة مسندم	30	18	-40
محافظة البريمي	156	143	-8
محافظة الداخلية	333	305	-8
محافظة شمال الباطنة	669	697	4
محافظة جنوب الباطنة	322	329	2
محافظة جنوب الشرقية	304	284	-7
محافظة شمال الشرقية	233	234	0
محافظة الظاهرة	143	149	4
محافظة الوسطى	53	40	-25
المجموع	3.662	3.728	1.80%

ويشير الجدول رقم (٤) الى تطور إشهادات الطلاق خلال المدة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ في السلطنة بشكل عام ، اذ بلغت أعلى نسبة اشهادات طلاق في السلطنة عام ٢٠١٧ بواقع (٣.٨٦٧) اشهاد طلاق مقارنة بعام ٢٠١٥ الذي سجل أقل اشهادات طلاق مسجلة بواقع (٣.٦١٩) اشهاد . يليه عام ٢٠١٦ الذي سجلت فيه (٣.٧٣٦) اشهاد طلاق ثم عام ٢٠١٨ الذي سجلت فيه (٣.٦٢٢) اشهاد ، في حين تراجعت في عام ٢٠١٩ لتبلغ (٣.٦٢٢) اشهاد طلاق مقارنة بعام ٢٠١٨. (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠٢٠)

الجدول رقم (٤) يوضح العدد التطوري لشهادات الطلاق
حسب الاعوام من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ في السلطنة بشكل عام

العام	عدد حالات الطلاق
2015	3.619
2016	3.736
2017	3.867
2018	3.662
2019	3.622

الشكل رقم (٥) يوضح التطور العددي لإشهادات الطلاق خلال الأعوام من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ في السلطنة بشكل عام

ويوضح الشكل رقم (٥) التطور العددي لإشهادات الطلاق خلال الاعوام من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩. (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠٢٠)

وكما تشير البيانات المتوافرة بأن عدد عقود الزواج قد سجلت تراجعا على مستوى سلطنة عمان خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٦م، ففي عام ٢٠١٦م بلغ عدد عقد الزواج حوالي ٢٤.٠١٤ عقد مقارنة بـ ٢٦.٥٤٤ في عام ٢٠١١، أي بانخفاض نسبي مقداره ٩.٥%. كما

تشير البيانات أيضا إلى أن عدد عقود الزواج للعمانيين بلغ ذروته في عام ٢٠١٢م، اذ وصل ٢٩.٨٤% حالة زواج أي ما يعادل ٨٢ حالة زواج يوميا في سلطنة عمان لعام ٢٠١٢م. كما هو موضح في الشكل البياني رقم (٦) (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠١٨)

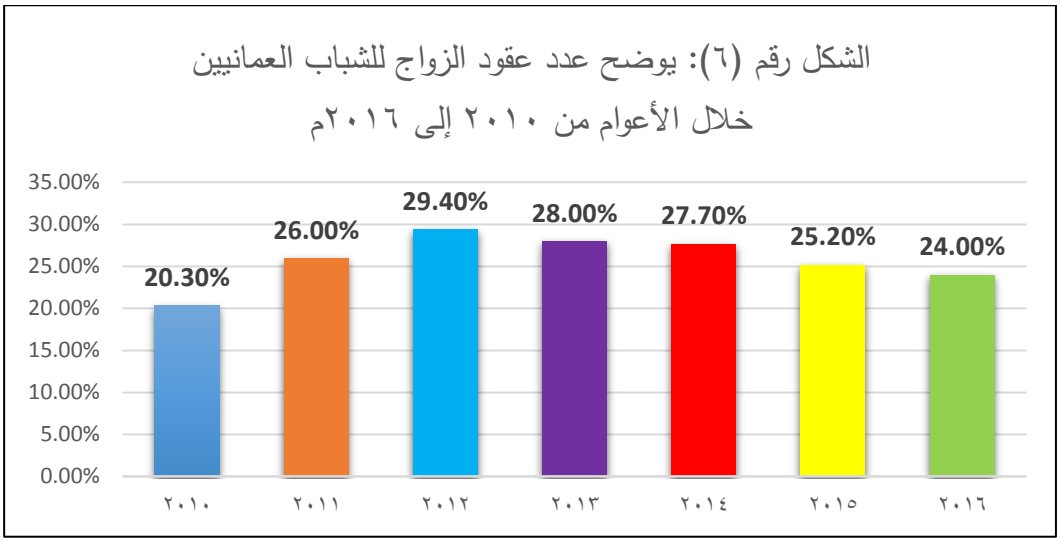

وعلى صعيد إشهادات الطلاق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦م، يلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد حالات الطلاق المسجلة. ففي العام ٢٠١٦م بلغت حالات الطلاق ٣.٧٣٦ حالة بزيادة نسبية تقدر نحو ٣٦.٥% عن عام ٢٠١٠م، والتي بلغت فيه إشهادات الطلاق (٢.٧٣٦) حالة أي بمتوسط عشر حالات طلاق تحدث يوميا في سلطنة عمان على وفق بيانات ٢٠١٦م مقارنة بسبع حالات في عام ٢٠١٠م . (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ٢٠١٨) كما يوضحه الشكل البياني رقم (٧)

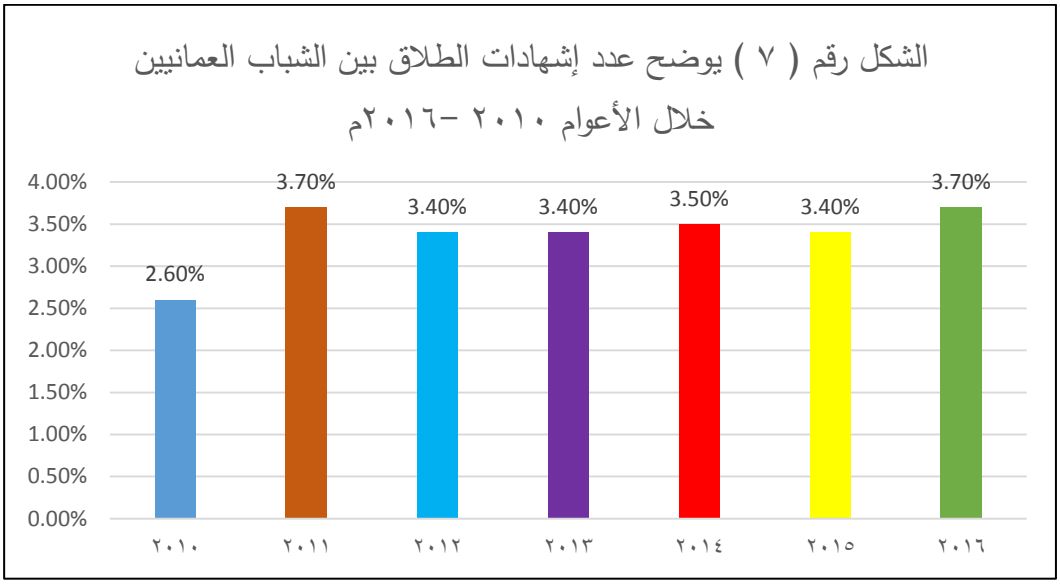

وتشير بيانات السلسة الزمنية المتوافرة بأن عقود الزواج لكل حالة طلاق بلغت ٧.١% حالة في عام ٢٠١٥م مقارنة بعدد ٧.٦ حالة في عام ٢٠١٠م. سجل المعدل تراجعا في

حالات الزواج بنسبة ٦.٤% على مستوى العمانيين في عام ٢٠١٥م مقارنة بعام ٢٠١٠م، ويفسر هذا الانخفاض بمقياس التغير في عقود الزواج مع معدلات النمو السكاني للمدة نفسها. اذ اتضح أن التغير النسبي في إجمالي عقود الزواج قد انخفض بحوالي ٩.٥% بين عامي ٢٠١١م و٢٠١٦م يقابله ارتفاع في إجمالي السكان بنسبة ٣٣.٩% خلال الفترة نفسها. وكما تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق في سلطنة عمان خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٦) كما يوضحه الشكل رقم (٧). (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠١٨)

ثانيا: الأسباب المؤدية للطلاق في المجتمع العماني:

تُعرف أسباب الطلاق على أنها الدوافع، وتعرف على أنها أسباب ترجع للزوج، وأسباب ترجع للزوجة، وأسباب صحية، وأسباب اقتصادية، وأسباب شخصية، واجتماعية، وأسباب متعلقة بالمعاملة بين الزوجين، وأسباب عامة تتعلق بالمجتمع وبأسر الزوجين، وأسباب تتعلق بالفهم القاصر للدين ولأمور الحياة.

أولا: أسباب الطلاق الاجتماعية:

قد بينت نتائج الدراسة الحالية من خلال المقابلات مع عدد من المختصين، و أخصائيين التوجيه والإرشاد الأسري أن من أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي سوء الاختيار الزواجي، وإهمال المجتمع لهذه النقطة الأساسية في بناء الأسرة، ودور تدخلات الأهل في شؤون حياة الزوجين في تهديد استقرار الأسرة. كما وإن أهم الأسباب المؤدية للطلاق في المجتمع العماني هو انخفاض أو انعدام الثقافة الزوجية فيما يتعلق بالأمور الحياتية المختلفة سواء أكانت هذه الأمور صحية أم شرعية أم قانونية. اذ أفاد أخصائييو التوجيه والإرشاد الأسري أن من أهم أسباب الطلاق الاجتماعية تتمثل في اختلاف التوقعات التي يأملها كل من الطرفين من الآخر بعد الزواج: فالزوج قبل الزواج وضع في توقعاته جملة من الأدوار والمسؤوليات والامتيازات:(المقابلة ١). الوعي بالاختيار الزواجي: عدم وجود الوعي الكافي عند الشباب العماني حول مقومات الاختيار الزواجي لشريك الحياة المناسب سواء أكانت التعليمية أم النفسية أم الاجتماعية أم الدينية: (المقابلة ٢). فضلا عن جهل الطرفين بأسلوب التواصل الفعال مع بعضهما البعض، والجهل بكيفية المشاركة الوجدانية بين الزوجين :(المقابلة ٣). والزواج بالإكراه، ولاسيّما أن لم يحدث توافق وانسجام بين الزوجين وخصوصا خلال السنوات الأولى من عمر الزواج فيحدث الطلاق:(المقابلة ٦). فضلا عن عدم وجود تكافؤ اجتماعي أو عمري أو تعليمي أو اقتصادي بين الفتاة و الشاب نتيجة الزواج التقليدي ومن ثمَّ يحدث طلاق كما في (المقابلة ٧).

ثانيا: أسباب الطلاق الصحية:

أما في ما يتعلق بالأسباب الصحية المؤدية للطلاق فهي غالباً الأسباب المتعلقة باللياقة الصحية التي قد يعاني منها أحد الزوجين أو كلاهما، وعدم قدرتهما على الإنجاب، وقد أفاد أخصائييو التوجيه والإرشاد الأسري بأن أهم الأسباب الصحية المؤدية للطلاق تكمن في الضعف الجنسي والبرود الجنسي والعقم والأمراض المعدية (أمراض الدم الوراثية – أمراض الوراثية الأخرى) أو أمراض عضوية مزمنة تؤثر في أدوار الفرد أو الاضطرابات النفسية التي تعوق الاستقرار الأسري كما في (المقابلة ١). ناهيك عن إخفاء أحد أو كلا الزوجين لعيوب خلقية أو تشوهات أو إصابتهم بأمراض مزمنة أو وراثية من شأنها أن تهدد الاستقرار الزواجي بعد الزواج كما هو في (المقابلة ٢) .فضلا عن معاناة أحد الزوجين أو كلاهما من الأمراض الوراثية بسبب زواج الأقارب أو حتى زواج من غير الأقارب، وإهمال البعض إجراء الفحص الطبي لأنه مازال غير إلزامي في السلطنة : (المقابلة ٧) . كما إن عدم قدرة أحد الزوجين أو كلاهما من ممارسة حياته الزوجية الخاصة لأي سبب قد يعاني منه كإصابته بمرض عضوي أو عجز جنسي أو إعاقة جسدية تعوق ممارسة واجباته الزوجية كما جاءت به: (المقابلة ١٠).

ثالثا: أسباب الطلاق النفسية :

أما عن أهم الأسباب النفسية المؤدية للطلاق في المجتمع العماني، فتكمن في معاناة أحد الزوجين أو كلاهما من أمراض نفسية أو اضطرابات نفسية، وجهلهما في التوجه للمختصين، وتلقى العلاج، فيصلون إلى مرحلة يصعب معها الاستقرار الزواجي فيحدث الطلاق، وقد أفاد أخصائييو التوجيه والإرشاد الأسري بأن أهم الأسباب النفسية المؤدية للطلاق تتمثل في الاضطرابات النفسية التي تعتري البعض وجهل الطرفين في التعامل مع هذه الاضطرابات كالاكتئاب وانفصام الشخصية والوسواس القهري كما هو في (المقابلة ١) .فضلا عن عدم فهم الطرف الآخر، وعدم النضج النفسي، و معاناة أحدهم من اضطرابات أو متلازمات نفسية كالقلق أو وسواس أو غيره:(المقابلة ٣) . ومعاناة أحد الزوجين أو كلاهما من الأمراض النفسية التي قد يعاني منها أحد الزوجين أو كلاهما، والأصعب من ذلك عدم لجوء هؤلاء للعلاج ومن ثمَّ يصعب التعايش مع بعضهما البعض فيحدث الطلاق كما هو في (المقابلة ٩).

رابعا: أسباب الطلاق التعليمية :

أما عن الأسباب التعليمية المؤدية للطلاق في المجتمع العماني مؤخرا، فتحدث عندما يصعب على الزوجين التعايش في ظل وجود فروقات كبيرة بين المستويات التعليمية بينهما تحول من دون فهم الطرفين لبعضهما البعض، وقد أفاد بعض أخصائيي التوجيه والإرشاد

الأسري بأن المستوي التعليمي قد لا يؤثر في استقرار الزواج كما هو في (المقابلة ١): المستوى التعليمي للزوجين لا يؤثر في استقرار العلاقة الزوجية بقدر الثقافة والوعي عند الزوجين حول المسؤوليات والواجبات المناطة بهم بعد الزواج. الشهادة العلمية التي حصل عليها الزوجان ليست محددا لتوافق أو عدم توافق بل عزت التوافق الزواجي بين الزوجين لمقدار الوعي بأمور الحياة وبامتلاك الزوجين أسلوب الحوار والتواصل الإيجابي فيما بينهما :(المقابلة ٢) . و قد أشار البعض بإن العامل التعليمي حسب (المقابلة ١٠) : لا يقف العامل التعليمي كسبب رئيس لوقوع الطلاق. في حين أفاد بعض أخصائييي التوجيه والإرشاد الأسري بأن المستوى التعليمي يؤثر في استقرار الزواج كما هو الآتي: إن الفروق في المستويات التعليمية الكبيرة بين الزوجين قد تؤدي أحيانا لوقوع الطلاق:(المقابلة ٣) ، وفي بعض الأحيان فارق المستوى التعليمي بين الزوجين له أثر في عدم التوافق بينهما: (المقابلة ٤) .كما أن وجود فوراق في المستويات التعليمية للزوجين وفوارق في أنماط التفكير يؤثر في مدى التوافق الزواجي: (المقابلة 7).

خامسا: أسباب الطلاق الاقتصادية:

أما في ما يتعلق بالأسباب الاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع العماني، فيظهر تدني مستوى الدخل كعامل أساس يقف أمام مقدرة الزوج في تلبية متطلبات الحياة الكريمة لأسرته، سواء بسبب فقد وظيفته أو عدم كفاية دخله أو لعجزه المادي بسبب سوء إدارته المالية لدخل الأسرة. فضلا عن عدم وجود مسكن مستقل للأسرة، وافتقار الزوجين للإدارة المالية لشؤون حياتهما. وقد أفاد أخصائييو التوجيه والإرشاد الأسري من واقع خبرتهم مع حالات الطلاق بأن تدني الدخل، وفقدان الزوج لوظيفته أو تراكم الديون بسبب تكاليف الزواج أو بناء المسكن أو شراء السيارة، وكثرة الأعباء المادية، وافتقار الزوجين لثقافة الإدارة المالية لشؤون الأسرة كما جاء في (المقابلة ١). فضلا عن عدم وجود مسكن مستقل بعيدًا عن تدخلات الأهل كفيل باستمرار الحياة الزوجية. و عدم اتفاق الزوجين حول الإدارة المالية لشؤون الأسرة كما في (المقابلة ٢).في حين إن أحيانا يحدث الطلاق بسبب " التنمر المادي " الذي يمارسه الزوج على راتب زوجته الأعلى منه كما هو في (المقابلة ٧).

ثالثا: مشكلات ما بعد الطلاق والآثار المترتبة عليه:

تحاول الدراسة الحالية تسليط الضوء على أهم الآثار المترتبة على الطلاق في المجتمع العماني من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع مجموعة من المختصين المتعاملين مع حالات الطلاق بالسلطنة من أخصائيين التوجيه، والإرشاد الأسري، وأخصائيين اجتماعيين بمحافظات السلطنة، وسيجري عرضها من خلال أربعة محاور أساسية. المحور الأول : الآثار الواقعة على الأبناء. والمحور الثاني : الآثار الواقعة على

النساء المُطلقات. والمحور الثالث: الآثار الواقعة على الرجال المطلقين. والمحور الرابع: الآثار الواقعة على المجتمع بشكل عام.

أولا: الآثار الواقعة على الأبناء بعد الطلاق:

الأبناء هم الفئة الأكثر تضررا من وقوع الطلاق، فعدم شعور الأبناء بالأمان بسبب طلاق والديهم، قد يؤدي بهم لانحرافات سلوكية أو اضطرابات نفسية، وقد يعاني بعض الأبناء من اضطرابات في الشخصية، وقد يتأثر مستواهم الدراسي والتحصيلي. ناهيك عن الضرر النفسي الذي يصاب به الأبناء بعد الطلاق، وشعورهم بالحرمان العاطفي. وقد أفاد أخصائييو التوجيه والإرشاد الأسري فيما يتعلق بالضرر الواقع على الأبناء من أثر وقوع الطلاق كشعور الأبناء أحيانا بالذنب، وتدني مستواهم التحصيلي والسلوكي، وفقدان القدوة الحسنة وربما تصل بهم الدرجة للبحث عن العاطفة خارج المنزل، فتقع مشكلات أخرى سببها أقران السوء قد تصل لانحراف الأبناء: (المقابلة ١). فضلا عن إنحراف الأبناء بسبب تفكك الأسرة. ومخالطتهم لرفقاء السوء، وعدم قدرة الأم فقط أو الأب فقط من تربية الأبناء بمعزل عن الآخر:(المقابلة ٣). و ضياع الأبناء بين الوالدين بعد الطلاق على الرغم من سن قرار رؤية الصغير وأحقية المحضون من رؤية والديه كلا حسب حكم الاحتضان إلا أن الأطفال يشعرون بالضياع والتشتت وعدم الأمان والاستقرار نتيجة إنتقالهم بين والديهم والكثير منهم يصبحون ضحية للصراعات والخلافات الدائمة بين والديهم كما في (المقابلة٥). كما أن شعور الأبناء بالعزلة والتشتت الفكري ، وتدني المستوى التحصيلي لهم تُعد من أهم الآثار الناتجة عن الطلاق ، كما هو في (المقابلة ٨) : " فنجد أغلب الأبناء (الذكور) الذي يمارسون التنمر والعنف في المدارس ينحدرون من أسر مُطلقة (فراغ عاطفي) يسقطونه على أقرانهم في المدارس. فضلا عن ذلك تدني مستوياتهم التحصيلية. أما الأبناء (الفتيات) بسبب الفراغ العاطفي يملن لإقامة علاقات عاطفية مع شباب لملء هذا الفراغ العاطفي وللحصول على الاهتمام العاطفي والنفسي الذي يبحثن عنه، فقد تحدث انحرافات. كما يعاني الأبناء من الأسر المطلقة من حالات الإكتاب وفقدان التوجه نحو الحياة(المقابلة ٨).

ثانيا :الآثار الواقعة على المُطلقات :

أكدت الدراسات أن الآثار النفسية نتيجة لانفصال الزوجين، وانفصال الأبناء عن والديهم بمكان من الأهمية تستدعي الدراسة والبحث العلمي. إن وقوع الطلاق يرتبط بتحديات كبيرة تعدت تحديات توفير الحياة الكريمة للأبناء، وللمُطلقة بعد الطلاق، كما أن شعور المطلقة بالذنب، والأسى والحزن يصاحبه انخفاض في تقدير الذات، والشعور بعدم الإقبال نحو الحياة. (الغرايبة ، ٢٠١٤، ص٣٥) ، في حين ترى بعض المطلقات أن الحياة غير

عادلة، وأنها تشعر بالظلم، وأنها لا تستطيع نسيان الطلاق ، ولاسيّما الذكريات المؤلمة والمواقف التي ارتبطت بالمشاعر السلبية مثل الإهانة، والقسوة، والعنف الواقع قبل الطلاق. (البلوشي وآخرون ، ٢٠١٥، ص ١٥٢-١٥٦)

وقد أفاد أخصائيو التوجيه والإرشاد الأسري بأن الآثار الواقعة على المطلقات كثيرة تتمثل في أن المطلقة لا تلبث أن تشعر بفقدان الثقة بالنفس وبأنها قد تكون مذنبة، ناهيك عن الألم النفسي الذي يعيشه كل من الزوجين المطلقين، وفي حالة أن طلبت الزوجة " الخلع " ستتحمل ماديا إعادة ما تكلف به الزوج (المهر) وستخسر أيضا كل شيء قد اسهمت فيه خلال مدة الزواج إن لم يكن قد وُثق باسمها كما جاء في (المقابلة ١). فضلا عن فقدان المرأة المطلقة ثقتها في نفسها وخوفها من الارتباط مرة أخرى، والندم على ما وصل إليه الحال: (المقابلة ٢) . ناهيك عن عدم رغبة الفتيات بالزواج خوفا من وقوع الطلاق. لذلك فإن هناك ارتفاع في نسب العنوسة بسبب خوف البنات من الخوض في تجربة الزواج بسبب حالات الطلاق الكثيرة من حولها كما هو في (المقابلة ٦).

ثالثا: الآثار الواقعة على الرجال المُطَلِقين :

يعاني الأزواج المُطَلِقين من آثار ما بعد الطلاق التي لا تقل أهمية عن الآثار الواقعة على النساء المطلقات. تصل لشعورهم بقلة الثقة بأنفسهم ، ناهيك عن التكاليف المادية التي خسرها في الزواج الأول والتي تستمر أن قرر الزواج مرة أخرى. إضافة إلى مشاعر عدم الأهلية، والاكتئاب التي قد يشعر بها الأزواج المُطَلِقين، وقد أفاد أخصائيين التوجيه والإرشاد الأسري من واقع خبرتهم حول الآثار الواقعة على الرجال المُطَلِقين، من أبرزها الأضرار المادية الواقعة على الزوج الذي خسر النفقات التي كلفه بها الزواج السابق، وتحمله النفقة للأبناء بعد الزواج:(المقابلة ١). فضلا عن شعور الرجل بالشك وعدم الثقة باتخاذ قرار الزواج مستقبلا والبحث الطويل عن الشريك المناسب:(المقابلة ٢). كما أن صعوبة الزواج مرة أخرى بسبب سمعة المطلق، وعدم مقدرة بعض الرجال المُطَلِقين من الزواج من داخل مجتمعه نتيجة الطلاق، مما يؤدي إلى تقدمه بطلب الزواج من الخارج والذي ينعكس على التركيبة الاجتماعية في المجتمع وآثار وأبعاد عدة مستقبلا: (المقابلة ٥). وبالنسبة للشباب أيضا تولدت لديهم فكرة بعدم أهمية الزواج نظرا لتفكيره بالأعباء المادية وتكاليف الزواج التي سيتكفل بها ثم ربما ينجح هذا الزواج وربما يفشل كما هو في (المقابلة ٦).

رابعاً: الآثار الواقعة على المجتمع بعد الطلاق:

تطول آثار الطلاق لتصل الى المجتمع، مؤثرة بذلك في معدلات الاستقرار الأسري، وتُلحق بالدولة أعباء مادية نتيجة لصرف معاشات الضمان الاجتماعي للمطلقات وأبنائهن، وقد كانت إفادة أخصائيي التوجيه والإرشاد الأسري المتعاملين مع حالات الطلاق بالآثار

المترتبة في الطلاق واللاحقة بالمجتمع متمثلة في زيادة العبء المادي على الدولة من حيث توفير معاشات إعالة للمطلقات وأبنائهن في حالة محدودية دخل أسرة الزوجة والزوج كما هو في (المقابلة ٣). وبالنسبة للمجتمع فالأثر يبدو أكبر لكونه تتفكك بفعل الطلاق أسر وتحدث مشكلات أسرية يعاني البعض منها لسنوات طويلة : (المقابلة ٢) . كما وتمتد الآثار إلى بقية أفراد الأسرة وناهيك عن زيادة العبء على المجتمع وتشتيت الأبناء وإدخالهم في مشكلات ومشادات وإيذائهم نفسياً واجتماعياً وتعليمياً بعد انفصال والديهم : (المقابلة ٤) .فضلا عن نشوء عداوة بين أسرتي الزوج والزوجة بعد الطلاق:(المقابلة ٧) ، ولا سيّما وأن نشوء تلك العداوة بين أهل الزوجين بعد الطلاق تطول وتعرقل ما يخص الأبناء من رعاية وحضانة ونفقة وتربية الخ كما في (المقابلة ١٠). وفيما يأتي تلخيص لأهم الأثار المترتبة على الطلاق بشكل عام :

١- *مشكلات مادية:* وتتعلق بالصعوبات التي تواجه المطلقة في إيجاد دخل ثابت يعيلها، ويعيل أبناءها بما يوفر لهم حياة كريمة. وقد تتجسد هذه الصعوبة من خلال البحث عن عمل، وما يرافقه من طبيعة ذلك العمل، ومدى تناسبه مع ظروف المطلقة، وكفاية الراتب المتحصل عليه، ومدى سداده لمتطلبات حياة المطلقة وأبنائها. (البلوشي وآخرون، ٢٠١٥ : ص١٣١)

٢- مشكلات خاصة بحضانة الأبناء: غالبا ما يصاحب حالات الطلاق مشكلات تتعلق بحضانة الأطفال، والاختلاف بين الزوجين في طريقة التربية بعد الطلاق، وعدم اتفاقهما على كيفية رؤية الأبناء، وغيرها من مشكلات مرتبطة بالحضانة. (الغرايبة،٢٠١٤ :ص ٣٦) .

٣- مشكلات متعلقة بتربية الأبناء: يختلف الطليقان في كيفية تربية أبنائهما بعد مرحلة الطلاق، ولاسيّما أن كان هناك اختلاف ثقافي أو اجتماعي بين كل من الزوج والزوجة. ((الغرايبة ، عليمات ، ٢٠١٢ : ص ١٠٦)

٤- مضايقات الأهل : وتتعلق هذه المضايقات بالسكن، والمصروف، وطريقة تربية الأبناء، ووجودهما في بيت الأسرة، والتدخلات في سلوك كل من المطلقة، والتحكم في خروجها، ودخولها لمنزل الأسرة، ومضايقات تمتد لتصل إلى طريقة تربية الأبناء. (الغرايبة ، ٢٠١٤، ص٣٧) .

٥- الحرمان العاطفي: ويقصد هنا الحرمان العاطفي الذي ربما تتعرض له المرأة المطلقة بعد الطلاق، وإحساسها بالوحدة، وأيضا يقصد به الحرمان العاطفي الذي قد يصاب به الأبناء نتيجة فقدان الاجتماع الأسري في ظل الأسرة. (الغرايبة ، ٢٠١٤، ص٣٨) .

٦- مشكلات متعلقة بالظروف السكنية: تتعرض المطلقات من ذوي الدخل المحدود اللواتي لا يملكن سكن خاص إلى ضغوطات بشأن المسكن. اذ تضطر لمشاركة بيت الأسرة، وتحمل تبعات وجودها بينهم هي وأبنائها في ظل نفقة قد لا تكفيهم، أو أنها تعاني ضغوطات دفع الإيجار، وسداد الفواتير. (البلوشي واخرون، ٢٠١٥، ص: ١٣١)

٧- نظرة المجتمع (الوصمة الاجتماعية للمطلقين): ومن الجدير بالذكر أن المجتمع غالباً يوصم المرأة المطلقة بأنها هي السبب لوقوع الطلاق، ومن ثمَّ يصفها بالفاشلة وينسب إليها أخطاء تربية الأبناء. (المعمري ،٢٠١٥:ص٢٠)

مناقشة النتائج والخلاصة :

بالنظر إلى الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٨ و٢٠١٦ الصادرة من وزارة العدل، وإحصاءات مركز الإحصاء الوطني والمعلومات ٢٠٢٠ و ٢٠١٨، فإن معدلات الطلاق تشهد ازديادا ملحوظا بالتزامن مع الزيادة السكانية، ومن خلال دراسة تلك الإحصاءات وبالرجوع إلى المقابلات التي أجرتها الباحثة مع عدد من أخصائييّ الإرشاد والتوجيه الأسري بمختلف محافظات السلطنة، وبعد الرجوع أيضا إلى الدراسات السابقة و آخر دراسة عمانية منشورة درست واقع الطلاق في المجتمع العماني (البلوشي وآخرون ، ٢٠١٥) و (المعمري، ٢٠١٥) و(الغرايبة ، ٢٠١٤) ودراسة (القضاة، والعليمات ، وابوغبوش ،٢٠٢١) نخرج بالنتائج الآتية :

أولا: تزداد معدلات الطلاق بين الفئات الشابة، والفئات العمرية التي تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى٣٠ سنة، وخلال السنوات الخمس الأولى من عمر الزواج .اذ أظهرت دراسة (الغرايبة، ٢٠١٤) أن نسبة الطلاق لكلا الجنسين تتركز في مرحلة ما دون الثلاثين من العمر .

ثانيا: تزداد معدلات إشهادات الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الزواج، وهذا ما أوضحته الإحصاءات الصادرة من وزارة العدل والمقابلات مع المختصين، ويرجع سوء التوافق الزواجي، وسوء الاختيار الزواجي، والزواج المبكر، والزواج التقليدي، وزواج المبادلة، وعدم توافر المسكن المستقل، وعدم المقدرة على الإنجاب كأهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع العماني. اذ أظهرت دراسة (البلوشي وآخرون، ٢٠١٥، ص: ١٨٠) أن (٥٧.٧)% من عينة الإناث كان عمرها عند الزواج الأول أقل من ١٩ سنة، و(١٩.٢) % تزوجن وعمرهن أقل من ١٥ سنة . وهذا ما أكدته دراسة (الرنتيسي، أحمد ٢٠٢١) بأن هناك علاقة ارتباطية بالطلاق المبكر ومتغير السن لصالح ذوي السن ١٨ سنة وأقل.

ثالثا: يُعد غياب الاختيار الزواجي الواعي عند الشباب والفتيات أحد أهم أسباب الطلاق في المجتمع العماني، اذ يسهم سوء الاختيار، والزواج التقليدي، وزواج المبادلة إلى نشوء سوء

توافق، وعدم إتمام الزواج، وإنهاءه بالطلاق. و كشفت دراسة (البلوشي وآخرون، ٢٠١٥: ص ١٨٠) أن غياب الاختيار الزواجي وإجبار الاهل ابنائهم بالزواج ممن لا يرغبون وزواج القاصرات يعد أحد أهم الاسباب التي تؤدي الى الطلاق في المجتمع العماني ، ناهيك عن زواج الاقارب . كما جاءت دراسة (العبار ، ٢٠٠٤) تؤكد ان غياب حرية الاختيار الزواجي عند الشباب وزواج الاقارب يُعد من الاسباب التي أدت لتزايد حالات الطلاق .

رابعا: أكدت إفادات المقابلات التي أجرتها الباحثة مع عدد من أخصائيّ الإرشاد والتوجيه الأسري بمختلف المحافظات بالسلطنة، وكذلك المؤشرات الكمية لأسباب الطلاق التي جاءت بها دراسة (البلوشي وآخرون، ٢٠١٥) ، وأكدتها الإحصاءات الرسمية لوزارة العدل ٢٠١٨، أن أسباب مثل العنف بين الزوجين، وتدخل الأهل والتحريض على الطلاق، وعدم الاحترام بين الزوجين، والظروف المادية الصعبة، وعدم توافر مسكن مستقل، وزيادة متطلبات الحياة، والزواج التقليدي، وعدم تحمل مسؤولية البيت، وتربية الأبناء كلها تسوقنا إلى غياب فهم حقيقي للزواج وما يترتب عليه من مسؤوليات، وواجبات وحقوق من كل الطرفين وهذا ما جاءت به دراسة (القضاة ، والعليمات ، و أبو غبوش ، ٢٠٢١) لتأكد أن حياة المطلقين غير مستقرة يسودها النزاع ،والافتقار للعلاقات الايجابية وشيوع استخدام الاساليب القاسية في الحوار والنقاش ، والاحساس بتقصير الطرف الاخر في مجالات الحياة الزوجية ، والافتقار الى المعرفة اللازمة بمتطلبات الحياة الزوجية ومهارات الاتصال والتعامل مع الخلافات. اذ أكدت دراسة (الغرايبة ،٢٠١٤)، ودراسة (القضاة ، والعليمات، وابوغبوش، ٢٠٢١) أن أسباب كفقدان الحب وغياب الحوار بين الزوجين وسرعة الانفعال وتدخل أهل الزوجين وممارسة العنف ضد الزوجة ، وعدم تحمل مسؤوليات الابناء، والافتقار الى المعرفة اللازمة بمتطلبات الحياة الزوجية ومهارات الاتصال والتعامل مع الخلافات هي من أهم أسباب الطلاق في المجتمع.

خامسا: هناك ثلاثة محكات جوهرية استندت إليها الدراسات السابقة، وأكدتها المؤشرات النوعية التي جاءت بها الإحصاءات الرسمية لوزارة العدل ٢٠١٨، وإحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعامي٢٠١٦ ، ٢٠٢٠ ، في تفسير ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع العماني أولا: الظروف المادية كمحك جوهري يؤدي إلى الطلاق. ثانيا: غياب الاستعداد النفسي من كلا من الزوج والزوجة نتيجة غياب الاختيار الزواجي. ثالثا: مشكلات لا تطرح للنقاش منها المشكلات الجنسية، ومشكلات متعلقة بالإدمان بأنواعه. (البلوشي وآخرون ، ٢٠١٥ : ص ١٨٢) .

سادسا: أكدت إفادات أخصائيّ التوجيه والإرشاد الأسري من المقابلات التي أجرتها الباحثة، وكذلك الإحصاءات الكمية التي جاءت بها دراسة (البلوشي واخرون، ٢٠١٥) أن

آثار الطلاق تتفاوت بين آثار مادية ونفسية، واجتماعية، وأخرى عاطفية تختلف حدتها بين كل من فئة المطلقات من الإناث، وفئة المطلقين من الذكور، وفئة الأبناء. اذ أظهرت دراسة (المعمري ، ٢٠١٥) وأكدتها دراسة (الغرايبة ، ٢٠١٤) معاناة المطلقة من الحرمان العاطفي، وصعوبات مادية تتعلق بتوفير الحياة الكريمة لأبنائها في ظل تحديات الحياة الباهظة من مسكن ومصروف. ثم تأتي المعاناة النفسية من الانفصال. ناهيك عن النظرة التي يوصم بها المجتمع المُطلقة. كما تتمحور معاناة المُطَلِقين من الذكور في الحرمان العاطفي، وفقدان الدعم النفسي والاجتماعي بعد الطلاق. أما معاناة الأبناء بعد مرحلة ما بعد الطلاق تتمثل في فقدان الدعم المعنوي والحرمان العاطفي تظهر على شكل صعوبات مدرسية، وأُخرى مشكلات نفسية، وسلوكية أكدتها نتائج دراسة (Ubong E. Eyo: 2018)، و أكدتها دراسة (Al Gharaibeh, 2015) أن الأطفال يتأثرون سلبًا بالطلاق كقلة التركيز في المدرسة ، واضطرابات النوم ، والتحدي والعناد. .

وبعد مناقشة نتائج هذه الدراسة نجد أن نظرية التبادل الاجتماعي تُفسر وقوع الطلاق عندما يكون أكثر منفعة وفائدة لأحد الزوجين أو كلاهما أو بمعنى آخر لم يعد الزواج يجلب المنفعة والفائدة والمكافأة النفسية التي يرجوها الزوجان. فعندما ينعدم التوافق الزواجي بين الزوجين للأسباب التي تم مناقشتها، وتندر المشاركة الوجدانية بينهما في مواقف الحياة اليومية، ويشعر الزوجان بأنهما يعيشان غربة مشاعر وفقدان الحب و الدعم النفسي والعاطفي، تقل حينها كفة الإبقاء على هذه العلاقة، ويكون ترجيح فائدة الطلاق أكبر، كما وأن عدم مقدرة الزوجين على الإنجاب تقلل الفائدة المرجوة من الزواج عند أحدهما أو كليهما فيحصل الطلاق. ناهيك عن المعاناة المادية من عدم قدرة الزوج توفير حياة كريمة لأسرته، عندها يصبح الطلاق أكثر فائدة من الزواج.

التوصيات والمقترحات التي خرجت بها الدراسة للتقليل من الطلاق في المجتمع العماني كما ذكرها أخصائيين الإرشاد والتوجيه الأسري في دوائر التنمية الأسرية:

أولا: تبنى السلطنة خطة طويلة المدى متكاملة الجهود والتخصصات حول " خلق وعي لدى الشباب العماني حول مقومات الاختيار الزواجي الصحيح، و تفعيل دور جميع المؤسسات المعنية كالمسجد، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ودوائر التنمية الاجتماعية كمؤسسات اجتماعية أساسية تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال التوعية المستمرة بأهمية ميثاق الزواج والواجبات والحقوق الزوجية، وتوعية الأهالي وأولياء الأمور بتجنب إجبار أبنائهم على الزواج ممن لا يرغبون خاصة زواج الأقارب، وتكثيف التوعية المجتمعية للأهالي من خلال المجالس البلدية والمساجد بالتقليل من المظاهر والبذخ، والمهور المرتفعة، والتكاليف العالية للأعراس.

ثانيا: استحداث مراكز متخصصة حكومية غير ربحية، تقدم للشباب المقبل على الزواج، والشباب المتزوج دورات بشكل مستمر حول" كيفية إدارة الخلافات الزوجية"، ودورات حول" الإدارة المالية للأسرة "لتمكينهم من إدارة حياتهم الزوجية بصورة أفضل بدلا من الوقوع في الطلاق.

ثالثا: إلزامية خضوع الشباب المقبلين على الزواج لبرامج التأهيل التي تنفذها دوائر التنمية الأسرية، والتي تتضمن البرامج الآتية: (مهارات إدارة الخلافات الزوجية – إدارة الإنفاق في الأسرة – فهم الطرف الآخر) .

رابعا : إلزامية خضوع الشباب المقبلين على الزواج للفحص الطبي قبل الزواج، لما له من الأهمية في الكشف المبكر عن حالات العقم، والأمراض الوراثية قبل الزواج.

خامسا: التقليل من الزواج المبكر غير المبني على أسس اختيار سليمة وعدم وجود تكافؤ.

سادسا: تفعيل دور أخصائيّ الارشاد والتوجيه الأسري في مراجعة المقبلين على الطلاق بالتراجع عن قرار الطلاق، وإعطائهم فرصة قبل وقوعه.

سابعا: إدراج فصول في مادة " المهارات الحياتية " في الصف الثاني عشر عن أهمية الاختيار الزواجي الواعي، ومعاييره. (أكدت أخصائية التوجيه الأسري في المقابلة رقم (٧) إلى أن هناك شريحة من الشباب يلتحقون بالجيش أو الشرطة أو القطاع الخاص مباشرة بعد الدبلوم العام، وبعدها يُقبلون على الزواج، وهو غير واعٍ، وغير مدرك لماهية الزواج والحقوق والواجبات الزوجية المناطة به، وبمهارات إدارة الخلافات الزوجية ومهارات الإنفاق وغير مدرك للطرف الثاني، فتحدث حالات طلاق كثيرة بين هذه الفئات من الزيجات) بسبب افتقادهم للتأهيل للزواج.

قائمة المراجع والمصادر:

- أبو زنط، مهتاب أحمد اسماعيل. (٢٠١٦). *الطلاق أسبابه، ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في نابلس*، (رسالة ماجستير). جامعة النجاح، نابلس، فلسطين .
- أبوعيطة، سهام درويش. (٢٠١٩). *الارشاد الزواجي والاسري*، الطبعة الاولى، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الفكر.
- الإحصاءات الرسمية لمركز الإحصاء الوطني والمعلومات. (٢٠٢٠). المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، مسقط، سلطنة عمان.
- البلوشي، عهود؛ الفريق البحثي بمركز الدراسات العمانية. (٢٠١٥). *واقع الطلاق في المجتمع العماني (دراسة ميدانية)*، مسقط، سلطنة عمان، مركز الدراسات العمانية: جامعة السلطان قابوس .
- التقرير السنوي عن إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠١٦). العدد رقم (٣)، مسقط، سلطنة عمان، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الحوراني، محمد عبد الكريم. (٢٠٠٧). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الخولي، سناء. (٢٠٠٢). مدخل علم الاجتماع، القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المعارف الجامعية.
- ذبيان، ندى. (٢٠٠٩). الطلاق ومشكلات الزواج، ط١، دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- الرنتيسي، أحمد. (٢٠٢١). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، العدد ١٣، الجزائر المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، ص ص ٩ –٣٢.
- العبار، موزة أحمد. (٢٠٠٤). الطلاق (دراسة ميدانية على مجتمع الأمارات)، ط١، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مطبعة بن دسمال.
- الغافرية، بدرية سرور. (٢٠٢١، فبراير). واقع قضية الطلاق الاحصائيات الاسباب والاثار (غير منشورة)، ورقة علمية مقدمة في ندوة الطلاق بين الواقع والمأمول، المنعقد في ٢٠ فبراير، محافظة الظاهرة. عبري.
- الغرايبة، فاكر محمد. (٢٠١٤). أسباب الطلاق في مجتمع الأمارات من وجهة نظر المواطنات المطلقات: دراسة ميدانية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
- الغرايبة، فاكر محمد، عليمات، حمود سالم. (٢٠١٢) التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال (دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية)، العدد الثاني المجلد ٩، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الشارقة، دولة الأمارات العربية المتحدة ص ص ٩٧–١١٩.
- القضاة، طلال؛ العليمات، حمود؛ أبو غبوش، ريهام. (٢٠٢١). سمات حياة المطلقين وعلاقاتهم قبل الطلاق: دراسة على عينة من المطلقات والمطلقين في الاردن، العدد ١٣، الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، ص ص ٢٨١–٢٩٠.
- الكتاب السنوي لإحصاءات العدل. (٢٠١٨). مسقط، سلطنة عمان، دائرة الخطط وتطوير العمل بوزارة العدل.
- المعمري، وفاء. (٢٠١٥). الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العماني، مجلة أمارباك، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، ص ص ١–٢٧.
- والاس، رث؛ وولف، ألسون. (٢٠١١). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجم محمد عبد الكريم الحوراني، الأردن: دار مجدولاوي للنشر والتوزيع.

References:

- Abu Aita, Siham Darwish. (2019). Marriage and family guidance, first edition, Amman, Hashemite Kingdom of Jordan: Dar Al-Fikr.
- Abu Zant, Mehtab Ahmed Ismail. (2016). Divorce, its causes and consequences from the point of view of divorced women, a field study in Nablus, (Master's thesis). An-Najah University, Nablus, Palestine.
- Al Balooshi, Ohoud; The research team at the Center for Omani Studies. (2015). The reality of divorce in Omani society (a field study), Muscat, Sultanate of Oman, Omani Studies Center: Sultan Qaboos University.
- Alabbar, Moza Ahmed. (2004). Divorce (A Field Study on Emirates Society), 1st Edition, Dubai, United Arab Emirates, Bin Dasmal Press.
- Al-Ghafiria, Badria Sorour (February 2021). The Reality of the Divorce Case, Statistics, Causes and Effects (unpublished), a scientific paper presented at the Divorce Symposium between Reality and Hope, held on February 20, Al Dhahirah Governorate. Hebrew.
- Al-Gharaibeh, F. (2015). The Effects of Divorce on Children: Mother's Perspectives in UAE. *Journal of Divorce and Remarriage, 5*(56), 347-68.

- Al-Gharaibeh, F., & Bromfield, N. F. (2012). An Analysis of Divorce Cases in the United Arab Emirates: A Rising Trend. *Journal of Divorce and Remarriage*, *6*(53), 436-52.
- Al-Maamari, Wafaa. (2015). Reasons leading to divorce from the point of view of divorced and divorced women in Omani society, Amarbak Magazine, Volume VI, Issue Nineteen, pp. 1-27.
- Al-Rantisi, Ahmed. (2021). Factors leading to early divorce in Palestinian society from the point of view of divorced and divorced women, No. 13, Algeria, The Algerian Journal of Human Studies, pp. 9-32.
- Annual Report on Marriage and Divorce Statistics in the Countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (2016). Issue No. (3), Muscat, Sultanate of Oman, the Statistical Center for the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.
- El Khouly, Sana. (2002). Introduction to Sociology, Cairo, Arab Republic of Egypt: Dar Al Maaref University.
- Gharaibeh, Faker Muhammad, Alimat, Hammoud Salem. (2012) Psychological and Social Effects of Divorce on Children (A Study on a Sample of Children in the Guest House of the Jordanian Women's Union), Second Issue, Volume 9, University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences, Sharjah, UAE United Arab Emirates, pp. 97-119.
- Gharaibeh, Faker Muhammad. (2014). Reasons for divorce in the Emirates society from the point of view of divorced female citizens: A field study, Sharjah, United Arab Emirates, College of Graduate Studies and Scientific Research.
- Hourani, Muhammad Abdul Karim. (2007). Contemporary Theory in Sociology, First Edition, Amman, The Hashemite Kingdom of Jordan: Majdalawi House for Publishing and Distribution.
- Justice Statistics Yearbook. (2018). Muscat, Sultanate of Oman, Department of Plans and Work Development, Ministry of Justice.
- Maria MAGDALENA Widiantari.**(٢٠١٩)** Social Media Effect on Divorce,
- Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 339 160, 1st Annual International Conference on Social Sciences and Humanities (AICOSH 2019) 2019, the Authors. Published by Atlantis Press.
- Official statistics of the National Center for Statistics and Information (2020). National Center for Statistics and Information, Muscat, Sultanate of Oman.
- Qudah, Talal; Al-Olaymat, Hammoud; Abu Ghaboush, Reham. (2021). Characteristics of the lives of divorced people and their relationships before divorce: a study on a sample of divorced and divorced women in Jordan, No. 13, Algeria: The Algerian Journal of Human Studies, pp. 281-290.
- Ubong E. Eyo**.** (2018). Divorce: Causes and Effects on Children, sian Journal of Humanities and Social Studies (ISSN: 2321 – 2799) Volume 06 – Issue 05, October 2018 Asian Online Journals.
- Wallace, shabby; Wolf, Alson. (2011). Contemporary Theory in Sociology Expands the Horizons of Classical Theory, translated by Muhammad Abdul-Karim Al-Hourani, Jordan: Majdalawi House for Publishing and Distribution.
- Zbyan, Nada. (2009). Divorce and Marriage Problems, 1st Edition, Damascus, Syria: Raslan Institution for Printing, Publishing and Distribution.